الاصـــلاح الزراعى فى الدول غير المتقـــدمة

وارتباطه ببرنامج التنميـــة الاقتصـــادية

بقلم الدكتور عبد المنعم الطنامل

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة (سابقا)

مدير البنـــك العقـارى المصرى

مقـــدمة

١ ـ تشغل حركة الاصلاح الزراعى فى الدول غير المتقدمة اقتصاديا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مكان الصدارة بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تلقى اهتمام الرأى العام العالمى وتعنى الهيئات والمؤتمرات الدولية بدراستها والانتهاء الى توصيات بشأنها • كما أن الاصلاح الزراعى يعتبر فى مقدمة المسائل التى تسهر الحكومات فى الدول الراغبة فى التقدم الاقتصادى على تنفيذها على الوجه المحقق لمختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية •

وتدخل الدولة لتعديل توزيع الملكية الزراعية اجراء حرى بأن يسترعى نظر الرأى العام العالمى ، لا لاهميته الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل للرابطة الوطيدة بين مبدأ الملكية الخاصة والبنيان السياسى والقانونى للدولة ، ولما قد يترتب على التدخل المباشر لتعديل توزيع الملكية الزراعية من آثار بعيدة فى تطور تفكير الجماعة ، نتيجة المساس بقدسية الملكية الخاصة أى بأحـد المبـــادىء الرئيسية التى تتبلور حولها الفلسفة والمعتقدات الجماعية فى بعض الدول •

على أنه اذا كانت أهمية الاصلاح الزراعى واضحة فان تحديد معناه قد أدى الى الخلاف بين المعنيين ببحثه فنراهم قد انقسموا فريقين أحدهما يزعـــم أن الاصلاح الزراعى يشمل كل تعديل يدخل على النظم الاساسية التى يرتكز عليها الانتاج الزراعى بقصد زيادة الانتاج وتحسين حالة المشتغلين بالزراعة • فيدخل فى نطاق الاصلاح الزراعى فى نظر هذا الفريق كل تدخل فى نظام الايجـار ونظام حيازة الارض أو فى التنظيم التعاونى أو فى النظم الخاصة بالاجـــور أو الضرائب بل أن الاصلاح الزراعى فى نظر هؤلاء يشمل أيضا نواحى التقدم الفنى سواء أكانت هذه النواحى تتعلق بفن الانتاج أو بتوفير وسائله كاقامة مشروعات الرى أو الصرف أو استخدام الالات فى اصلاح الاراضى البور •

أما الفريق الثانى فيرى أن اصطلاح (الاصلاح الزراعى) انما ينصرف الى اعادة توزيع الملكية • ويستمد هذا الفريق الدليل على صحة التعريف الذى

يقول به من اضطراد استعمال اصطلاح « الاصلاح الزراعى » للدلالة على الاجراءات التى اتبعت فى عدد كبير من البلاد لاعادة توزيع الملكية الزراعية • ومن أمثلة ذلك الاصلاحات الزراعية فى المكسيك قبل الحرب الاولى وفى بعض دول أوربا الشرقية بعد انتهاء تلك الحرب وفى بعض دول أمريكا اللاتينية وعدد كبير من الدول الاسيوية وبعض دول الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية •

ولقد قصرنا معنى الاصلاح الزراعى فى هذا البحث على اجراءات التدخل فى توزيع دخل الزراعة لصالح الزارع غير المالك متى كان هذا التدخل قد بلغ الى توزيع الملكية ذاتها أو اذا كان التدخل قد اقتصر على توزيع دخل الاستثمار الزراعى ما دام قد تم على نحو يتضمن انتقاصا ظاهرا لما كان يناله المالك من ثمار ملكيته فى ظل النظام القائم قبل تدخل الدولة فى توزيع دخل الاستغلال الزراعى أى أن بحثنا سيقتصر على دراسة الاصلاح الزراعى بمعناه التقليدى باعتباره اجراء تتخذه الدولة لصالح الزارع غير المالك لتمكينه من الملكية أو لمعارضة ما تفرضه ظروف الانتاج الزراعى فى بعض البلاد من تضخم الريع ، فتتدخل الدولة فى التوزيع عن طريق تحديد الريع الذى يحصل عليه المالك أو بعبارة اخرى تتدخل الدولة فى الرابطة بين المالك والمستغل الزراعى لزيادة نصيب الاخير من دخل الانتاج الزراعى على نحو ما كان يتحقق لو أمسكت الدولة عن التدخل •

٢ ـ وقد عرف العالم قبل الحرب العالمية الاولى اجراءات لتوزيع الملكية استهدفت ايجاد طبقة من صغار الملاك دون المساس بالملكية الكبيرة وذلك لاسباب عديدة سياسية واقتصادية بل ان بعض هذه الاجراءات قد رمى الى تثبيت دعائم الملكية الكبيرة وتوفير اليد العاملة لها ومنعها من الهجرة الى المدن عن طريق توزيع مساحات ضيقة من الاراضى على العمال الزراعيين لا يكفى دخلها لاودهم حتى يتيسر تركيزهم فى الارض وهو ما يضمن للمالك الكبير اليد العاملة اللازمة لاستثمار أرضه كما حدث فى روسيا وبروسيا الشرقية فى أواخر القرن التاسع عشر •

وبعضها قد رمى الى زيادة عدد صغار الملاك عن طريق بيعهم الاراضى المستصلحة كما حدث فى الدانمرك عندما وزعت أراضى جزيرة (Gutland) أو عن طريق شراء الحكومة للاراضى وبيعها الى صغار الزراع بالتقسيط كما حدث فى ايرلندا فى أواخر القرن التاسع عشر •

وقد اقترنت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ بانهيار الملكية الخاصة فى الاتحاد السوفييتى وأعقبها مجموعة من القوانين عالجت مشكلة الملكية الكبيرة فى بعض الدول الاوروبية وخاصة الدول المحيطة بالاتحاد السوفييتى فصدر فى تشيكوسلوفاكيا (قانون سنة ١٩١٩) وفى بولونيا (قانون سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٥) وفى رومانيا (قانون سنة ١٩٢١) وفى ألمانيا (بروسيا الشرقية) (قانون سنة ١٩١٩) • • وصدرت تشريعات أخرى فى يوغوسلافيا وهنجاريا والنمسا وأسبانيا وغيرها من الدول الاوروبية •

واذا استثنينا الاتحاد السوفييتى لوجدنا جملة ما اتخذته الدول الاوروبية آنفة الذكر من اجراءات قد عملت على اعادة توزيع الاراضى على نحو يزيد عدد الملكيات الصغيرة والمتوسطة ويحد من الملكيات الضخمة (Latifundia) واذا بحثنا الاسباب الدافعة الى تلك الاجراءات لوجدنا معظمها سياسى مرده الى محاولة بعض هذه الدول درأ آثار الثورة الروسية أن تنال من تفكير الشعب ٠ وقد سهل مهمة دول أوروبا الشرقية فى تقسيم جزء من الملكيات الكبيرة على العمال الزراعيين ان بعض كبار الملاك كانوا من الاجانب مما جعل توزيع الملكية كسبا سياسيا فى جبهتين ٠

٣ ـ واذا نظرنا الى الاجراءات الخاصة بتوزيع الملكية قبل الحرب العالمية الاولى (مع استثناء ما حدث فى المكسيك فى سنة ١٩١٠) لوجدنا هذه الاجراءات بعيدة كل البعد عن تسميتها « بالاصلاح الزراعى » اذ أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية لم تمس النظام الاقتصادى أو الاجتماعى فى مجموعه بل أنها لم تهدف الى احداث أى تغيير فى توزيع الدخل الزراعى أو الحد من الريع بل هدفت الى تثبيت دعائم الملكية الكبيرة ٠

أما الاجراءات التى تمت فى بعض الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى وأدت الى تقسيم مساحات كبيرة من الاراضى على المزارعين (كما حدث فى رومانيا) فقد استهدفت غايات مماثلة للغايات التى استهدفتها الاصلاحات الزراعية فى الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وأدت الى آثار ملحوظة فى بنيان بعض هذه الدول الاقتصادى والاجتماعى ، فتلك الاجراءات اصلاحات زراعية بالمعنى الذى نقصده ٠

وتتميز الاصلاحات الزراعية التى أخذت بها الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية بأنها رغم ارتباطها بالاحداث السياسية فقد اصطبغت بالصبغة الاقتصادية الواضحة ٠ فالاصلاح الزراعى فى بوليفيا (منذ أغسطس سنة ١٩٥٣) قد تمخضت عنه الثورة البوليفية الاخيرة والاصلاح الزراعى المصرى وليد ثورة سنة ١٩٥٢ والاصلاح الزراعى فى الباكستان والهند وليد حركة الاصلاح العامة التى اتسم بها عهد الاستقلال والاصلاح الزراعى فى اليابان (سنة ١٩٤٦) متصلة حلقاته بالتطور العام الذى صبغت به سياستها نتيجة احتلال الجيوش الامريكية أراضيها منذ نهاية الحرب الاخيرة ، والاصلاح الزراعى فى فرموزا أملته الظروف السياسية الخاصة ٠

ولكنا لو نظرنا الى هذه البلاد جميعا لوجدنا فكرة البرنامج الاقتصادى العام قد استولت على تفكيرها ولوجدنا برامجها فى الاصلاح الزراعى متأثرة بفلسفة برنامج التنمية الاقتصادية ٠ فالاصلاح الزراعى فى نظرها ليس مجرد حد على الملكية أو مجرد تدخل لتوزيع ثمارها بل هو وسيلة لتحقيق الهدف الاسمى فى التنمية الاقتصادية ٠

ولا نود أن نسترسل فى تحليل العوامل الدافعة للاصلاحات الزراعية فى الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية لاختلاف هذه العوامل وتشعبها باختلاف ظروف كل بلد من ناحية نظم الملكية والايجار والعلاقة بين المالك ومستغل الارض الزراعية . ولن نتناول بالتفصيل وصف مختلف الاجراءات التى اتخذتها كل دولة على حدة بل نكتفى بالاشارة الى أهم الاجراءات المشتركة التى أتبعت لتحقيق الاصلاح الزراعى فى الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ثم نبدى بعض الملاحظات العامة على مشكلة الاصلاح الزراعى فى هذه البلاد قاصرين بحثنا على أهمية العوامل الاقتصادية فى نجاح الاصلاح الزراعى والصلة بين الاصلاح الزراعى وحركة التنمية الاقتصادية العامة .

أهم الاجراءات التى اتبعتها الدول غير المتقدمة لتحقيق الاصلاح الزراعى

١ ـ اعادة توزيع الاراضى

٤ ـ ان المشاهد فى الدول المتقدمة فى أوروبا الغربية استقرار نظام الملكية الخاصة منذ زمن بعيد ووجود طبقة كبيرة من صغار الملاك ومتوسطيهم تقوم باستغلال ملكيتها بنفسها . أما فى الدول غير المتقدمة فبعضها لم توجد فيه الملكية الزراعية الخاصة على هذا النحو المتوازن المعروف فى أوروبا الغربية . فكانت توجد فى بعض البلاد الاسيوية طبقة خاصة من الملاك (مثال الزمندارى) لا تقوم بزراعة الارض أو الاشتراك فى استغلالها وان كانت تحصل على الريع من زراع الارض لذلك عمدت التشريعات فى هذه البلاد الى القضاء على هذه الطبقة وتقرير حق يشبه حق الملكية الفردية للقائم على استثمار الارض (مثال الهند والباكستان الشرقية) .

وكذلك فقد تركزت الملكية فى بعض الدول غير المتقدمة فى أمريكا اللاتينية فى يد عدد محدود من الملاك وحرم العاملون فى الزراعة من الملكية كما حرم السكان الاصليون من الملكية . ففى سنة ١٩٥٠ فى بوليفيا مثلا كان ٥ر٤ ٪ من مجموع الملاك يملكون ٧٠ ٪ من مجموع الاراضى المملوكة ملكية خاصة كما أن السكان الاصليون Comunidades قد نزعت ملكيتهم منذ سنة ١٩٠٠ وقد قضى الاصلاح الزراعى بتقسيم الملكيات الكبيرة التى لا يزرعها مالكها ونظم توزيع الملكية على الزارعيين وان كان قد أعاد للسكان الاصليين ملكيتهم الجماعية وأخذ فى هذا الصدد بنظام قريب مما أخذ به الاصلاح المكسيكى سنة ١٩١٠ حين نزع ملكية كبار الملاك ليعيدها الى القرية (Ejido)

أما الدول التى استقرت فيها الملكية الخاصة وان كان قد ساء توزيعها مثل مصر فقد وضعت باصلاحاتها الزراعية حدا أعلا للملكية الفردية ونزعت ملكية ما زاد عن الحد الاعلى لتوزيعه على المزارعين فى صورة ملكية فردية كاملة .

٥ ـ وتتضح أهمية الاصلاح الزراعى من البيان التالى الخاص باجـــراءات توزيع الملكية فى بعض الدول من ناحية مساحات الاراضى التى ينطبق عليها قانون نزع الملكية والمساحات المعاد توزيعها وعدد العائلات المستفيدة (١) ٠

المساحات وعدد العائلات التى تنطبق عليها اجراءات اعدة توزيع الاراضى (المســـاحة مبينة بآلاف الهكتارات الا فى حالات الاشـــــارة الصريحة الى وحدة قياس أخرى)

اسم البلد	المساحات المقرر نزع ملـكيتها أو اعادة توزيعها	المساحات التى أعيد توزيعهـا	عدد العائلات المستفيدة
فرمـــوزا			
أراضى الحكومة	٦٤	٥٢	١٠٦ر٨٢٣
الاراضى المملوكة ملكية خاصة	١٧٤	ـــــ	٣٠٠ر٠٠٠
تشيكوسلوفاكيا (قوانين سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ و ١٩٤٨)	٤ر٥٠٠	١ر٧٥٠	٣٥٠ر٠٠٠
مصر (قانون ١٩٥٢)	ـــــ	١٨٧ (ا)	ـــــ
فنلندا (قانون ١٩٤٥)	ـــــ	٢ر٠٥٣	١٢٩ر٦٨٠(ب)
ألمانيا (الجمهورية الفدرالية)	٢٨٠	٨٩	ـــــ
الهنـــد (ج)	١٦٠ر٠٠٠(د)	ـــــ	ـــــ
ايطاليـــا	٧٠٠	١٨٧	٣٩ر٦٩١
اليـــابان	٢ر٤٤١	٢ر٣٨٣	٤ر٢١٨ر٠٠٠(هـ)
المكسيك (من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢)	ـــــ	٣ر٩٨٥ (و)	٨٤ر٥٤٧(ق)
باكســـتان (ط)	٥٩٥(د)	٢٧٤(د)	٢٧٨ر٦٤٨
بولندا (منذ ١٩٤٥)	ـــــ	٦ر٠٠٠	٩٨١ر٣٠٠
اسبانيا (ى)	٥٨٨	ـــــ	ـــــ
تركيا	ـــــ	٢٧٢(ك)	٥٥ر٣٨٥
يوجوسلافيا (قانون ١٩٤٥)	١ر٥٦٦	٧٩٧	٣١٦ر٤٦٤

(ا) المساحة بآلاف الافدنة والبيان خاص بالمساحات التى نزعت ملكيتها فى أول سنة من سنوات الاصلاح الزراعى

(ب) حالات نقل ملكية ٠

(ج) البيان خاص بستة أقاليم فقط ٠

(د) آلاف الافدنة ٠

(هـ) مزارعون ٠

(و) لا يشمل الا الاراضى التى حددت حيازتها نهائيا ٠

(ط) البيان خاص بولاية الحدود الشمالية الغربية فقط ٠

(ى) الاراضى الخاصة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الاراضى ٠

(ك) يضاف الى ذلك ١٤٩ر٦٥٠ هكتار من المراعى موزعة على القرى ٠

ب التدخل لتحديد الريع ولضمان ثبات الاستغلال

٦ ـ تبدو مشكلة تضخم الريع الزراعى بشكل واضح فى البلاد القديمـــة وتزداد أهميتها كلما تركزت الملكية فى يد فئة قليلة وزاد ضغط عـــدد السكان

(١) الجدول مأخوذ من البيانات التى وردت وردت الى الامانة العامة للامم المتحدة والمنشورة فى سنة ١٩٥٤ United Nations "Progress in land reform" New York, table 25.

المتزايد على الارض • ويزداد تعقيدها كلما كان الانتقال صعبا من الزراعة الى المهن الاخرى •

ومن الملاحظ فى الدول الجديدة مثل الولايات المتحدة ونيوزلندا واستراليا عدم وجود أى تحديد لايجار الاراضى الزراعية • ولعل هذا يرجع الى كفاية الاراضى الزراعية وسهولة الانتقال من الزراعة الى المهن الاخرى •

أما الدول الاوروبية فقد دفع بها اختلال التوازن بين عرض الاراضى الزراعية وطلبها وما يترتب عليه من ارتفاع الريع الزراعى الى التدخل بجملة وسائل للحد منه •• فتتدخل الدولة لاقامة التوازن بين مركز المالك الممتاز ومركز المستغل الزراعى ، تحقيقا لثبات الاستغلال وضمانا لاضطراد تقدمه ، مقررة مدة دنيا للايجار آخذة بمبدأ التجديد الآلى مانعة التأجير من الباطن كما تتدخل أيضا لتقرر التعويض عما يدخله المستغل من اصلاحات على الارض •

واذا نظرنا الى الدول غير المتقدمة لوجدنا مشكلة الريع فيها أوضح من الدول المتقدمة ، نظرا لتكدس السكان على الارض المستغلة ، ولصعوبة نقلهم من الزراعة الى المهن الاخرى لاسباب عديدة اقتصادية واجتماعية وفنية وسياسية ، فالنقل من الزراعة الى الصناعة يقتضى استثمار كميات من رؤوس الاموال كما أن التصاق المستغل الزراعى بأرضه يجعل نقله الى ميادين النشاط الاخرى أمرا غير يسير فضلا عن أن اعداده الفنى لمهنة أخرى أصعب منه فى البلاد الاكثر تقدما وكذلك فان الرغبة فى تحقيق المساواة بين المشتغلين بالزراعة تخلق دافعا جديدا لتحديد الريع وذلك لان حصول بعض الزراع على جزء من الاراضى التى تنزع ملكيتها وتوزع فى الاصلاح الزراعى بينما لا يستطيع غيرهم من المزارعيين الحصول على أرض يؤدى الى الاخلال بالمساواة ويوجب تحقيق فائدة للمزارع الذى لا يصل الى الملكية وهى فائدة تتحقق عن طريق تحديد الايجار وتنظيم العلاقة بين المالك والمستغل الزراعى •

لذلك كله عمدت الدول غير المتقدمة الى تضمين اصلاحاتها الزراعية وضع حد أعلى لايجار الارض ، ووضع حد أدنى لمدة الايجار والاخذ بمبدأ التجديد الآلى وتقييد حالات الايجار من الباطن والتعويض عما يدخله الزارع من اصلاحات (الهند ، الباكستان ، فرموزا ، اليابان ومصر) •

وسنتعرض فيما يلى على التوالى لموضوع الاصلاح الزراعى والانتاج الزراعى ثم لموضوع الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى •

الاصلاح الزراعى والانتاج الزراعى

٧ ــ ذكرنا ان البلاد غير المتقدمة تسيطر على تفكيرها الرغبة فى رفع مستوى المعيشة فيها عن طريق التوسع فى استغلال مواردها ولذا كان أى مساس بمستوى

انتاج الموارد المستغلة فعلا خطرا يهدد مستوى معيشتها المنخفض بل ويعوق حركة تقدمها الاقتصادى ٠

والزراعة هى المصدر الاساسى للدخل فى تلك البلاد وهى عماد حياة السكان اذ يتراوح نسبة السكان الزراعيين بين ٧٠ و٨٥ ٪ من مجموع السكان ، كما أن معظم صادرات تلك الدول من الحاصلات الزراعية ، فمستقبل البـــلاد غير المتقدمة الاقتصادى مرتبط الى حد كبير بمستقبل الانتاج الزراعى فيها ٠ لذلك تمعن الدولة النظر قبل أن تتخذ من الاجراءات ما يمكن أن يؤدى الى نقص فى الانتاج الزراعى وتسعى الى زيادة هذا الانتاج ما استطاعت الى ذلك سبيلا ٠

والمشاهد أن مستوى الانتاج الزراعى للارض فى جملته يبلغ حدا لا بأس به فى الدول غير المتقدمة وان كان لا يصل الى مستويات الانتاج فى الدول المتقدمة أما عن انتاجية العمل الزراعى فالملاحظ شدة انخفاضها فى الدول غير المتقـدمة رغم الارتفاع النسبى لانتاج الارض ٠ ويبين الجدول التالى هاتين الحقيقتين ٠

انتاجية السكان الزراعيين فى مختلف القارات وفى العـالم قبل الحرب وفى سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ (١)

(بالطن المترى)

القـــارة	الناتج فى الهكتار			ناتج الفرد فى الزراعة		
	قبل الحرب ٤٨/١٩٤٧	٤٨/١٩٤٧	منسوبة الى ما قبل الحرب	قبل الحرب ٤٨/١٩٤٧	٤٨/١٩٤٧	منسوبة الى ما قبل الحرب
متوسط العالم	١ر٢٤	١ر٣٠	١٠٥	٠ر٤٢	٠ر٤٢	١٠٠
أمريكا الشمالية والوسطى ...	١ر٠٧	١ر٥٠	١٤٠	١ر٨٠	٢ر٥٧	١٤٣
أمريكا الجنوبية	١ر٢٨	١ر٣٩	١٠٩	٠ر٥٨	٠ر٤٨	٨٣
أوروبا	١ر٥١	١ر٣٤	٨٩	١ر٠٤	٠ر٨٨	٨٥
أوسيانيا	١ر٠٦	١ر٢٠	١١٣	١ر٩٤	٢ر٣٨	١٢٣
اسيا	١ر٢٦	١ر٢٠	٩٥	٠ر٢٤	٠ر٢٢	٩٢
افريقيا	٠ر٧٧	٠ر٧٣	٩٥	٠ر١٢	٠ر١٢	١٠٠

ولما كانت اجراءات توزيع الملكية وحدها لا يمكن أن تكون ذات أثر بعيد فى انتاجية العمل الزراعى اذ أن هذه الانتاجية تتوقف على وجه الخصوص على عوامل فنية وانسانية أى على عوامل متصلة بطرق الانتاج واستخدام الالات وكفاءة العامل الفنية ولذلك يظل التساؤل قائما عما اذا كان الاصلاح الزراعى يمكن أن يؤدى الى رفع انتاج الارض مع انطباق قانون الغلة المتناقصة وعمـــا اذا كان من الواجب أن يقترن توزيع الارض نتيجة الاصلاح الزراعى بعدد من الاجراءات فى النطاق الفنى تهدف الى زيادة الانتاج ٠

(١) المصدر : هيئة التغذية والزراعة ـ النشرة الشهرية الجزء ٢ العدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ٠ لا يشمل هذا البيان الاتحاد السوفييتى٠

٨ ـ يزعم أعداء توزيع الملكية الزراعية الكبيرة على المزارعين أن هـــذا التوزيع يحرم الزراعة من مزايا الانتاج الكبير ويقلل الاستثمار ويهبط بالناتج كما يزعمون أيضا أن التدخل فى توزيع الدخل الزراعى (بتحديد ما يحصل عليه المالك من ربح نتيجة تحديد الايجار عند مستوى أدنى من المستوى الذى تفرضه الظروف الاقتصادية) يجعل المالك يحجم عن القيام بوظيفته فى المشاطرة بالنصيب الاكبر فى الاستثمار فى الزراعة • كما أن تدخل المشرع لرفع دخل المزارع رفعا تحكميا سيضعف حافزه على العناية باستثمار الارض وبذل غاية الجهد فى رعاية قواها الطبيعية •

أما أنصار التدخل بتوزيع الملكية فيرون فى هذا الاجراء عنصرا أساسيا لتحقيق تقدم الزراعة • فالمالك الكبير لا يقوم دائما باستغلال أرضه بنفســـه بل يقوم غيره على زراعتها فلا تتوافر فى المستغل الزراعى الصفات التى تدفع به الى رعاية قوة الارض الطبيعية وتفادى انهاكها وزيادة الاستثمار فيها باستخدام المخصبات والقيام بالاصلاحات التى لا تجنى ثمارها الا بعد مدة طويلة ولذا يقل انتاج الارض وتنخفض انتاجية العمل الزراعى •

وقد لاحظت بعض البعثات الدولية التى أوفدت الى بعض البلاد غير المتقدمة التى تركزت فيها الملكية الزراعية تركزا كبيرا أن نظام استغـــلال الارض يعوق تقدم الانتاج الزراعى فقالت بعثة الامم المتحدة الى بوليفيا فى سنة ١٩٥٠ فى تقريرها عن تلك البلاد قبل الاصلاح الزراعى :

"the land tenure system almost completly blocks the development of a progressive agriculture

وقالت بعثة البنك الدولى الاقتصادية التى أوفدت الى العراق أن معظـــم الاراضى مملوكة لرؤساء القبائل والملاك العقاريين فى المدن بينمـــا لا يملك المزارعون الارض التى تنتقل من يد مزارع الى يد مزارع اخر من سنة الى أخرى الامر الذى يؤدى الى انعدام الدوافع لتحسين الارض وانتهت البعثة الى القول

"the system undoutedly retards progress and then undermines the health and vigour of the rural population, limits the market for industrial production, and may in the long run prejudice the stability of the social order."

٩ ـ على أن القول الفصل فى أثر توزيع الملكية الكبيرة على كمية الانتاج الزراعى وعلى انتاجية العمل فى الزراعة يقتضى النظر فى كل حالة على حـــدة ويقتضى البعد عن التعميم اذ الامر متصل بالحجم الامثل للمشروع الزراعى وهذا الحجم يختلف باختلاف نوع الاستغلال والظروف الاقتصادية العـــامة وعدد السكان ومدى التوازن بين توزيع الملكية وتوزيع الحيازة • فثمة بلاد تكون فيها الزراعة الخفيفة هى أكثر الطرق الفنية فى الاستثمار غلة وثمة بلاد أخرى تقتضى ظروفها الاخذ بالزراعة الكثيفة التى تستخدم أكبر عدد من العمال •

ومن الجلى أن تقدم فن الانتاج الزراعى وتغيير طرائقه يؤثر على ما يمكن أن يعتبر فى فترة ما حجما أمثل للمشروع الزراعى • وكذلك فانه فى البلاد التى تتركز فيها الملكية بينما لا يقوم المالك الكبير بدور هام فى الانتاج لا يؤثر توزيع الملكية فى حجم المشروع اذ تنقسم الملكية الكبيرة الى حيازات صغيرة مما يجعل تقسيم الملكية قليل الاثر فى تغيير الطريقة التى كانت متبعة فى استغلال الملكية الكبيرة قبل توزيعها •

وعلى ذلك ففى البلاد التى ينتشر فيها نظام الاستغلال المباشر اما بواسطة المالك (كما هو الحال فى دول أمريكا اللاتينية) أو بواسطة كبار المستأجرين (كما كان عليه الحال فى دول أوروبا الشرقية مثل رومانيا قبل الاصلاح الزراعى الذى تلى الحرب العالمية الاولى) فى هذه البلاد يقترن توزيع الملكية بتغيير حجم المشروع الزراعى • وعندما يكون المشروع الكبير ملائما لظروف تلك البلاد يستثنيه الاصلاح الزراعى من توزيع الملكيات المستغلة استغلالا حسنا ، ففى بوليفيا يستثنى من التوزيع الملكيات الكبيرة التى تكون مستغلة استغلالا طيبا بواسطة المالك نفسه بشرط أن يستخدم الالات فى الانتاج وهذا اجراء يتمشى مع ظروف تلك البلاد التى يلائمها الاستغلال الخفيف extensive agriculture

من كل ذلك يتضح أن الاصلاح الزراعى حينما يقوم بتوزيع الملكية لا يؤدى هذا التوزيع حتما الى تغيير حجم المشروع من ناحية مساحة الارض كما أن الاصلاح الزراعى الحكيم يدخل فى اعتباره حالة استغلال الارض قبل الاصلاح ويحاول الاحتفاظ ولو الى حين بالمشروعات التى تزداد فيها انتاجية العمل ما دامت حاجات الاقتصاد الوطنى لا تستلزم العدوان عن طريقة الاستغلال المأخوذ بها فى تلك المشروعات المستغلة استغلالا طيبا قبل الاصلاح •

١٠ ـ ويجدر بنا أن نبين أن حجم المشروع الزراعى لا يتوقف فقط على مساحة الارض االتى تقوم عليها الوحدة الانتاجية اذ المقصود بالحجم هو الحجم الاقتصادى وما الارض ـ وان كانت فى كثير من الاحيان العنصر الاهم ـ الا أحد العناصر وليست بالعنصر الاوحد فى تحديد حجم المشروع •

واذا بحثنا عن معيار لتحديد الحجم الامثل للمشروع الزراعى لوجدنا حجما مثاليا تحدده حاجات الاسرة مما يحفز الى القول بأن الحجم الامثل للمشروع الزراعى هو الحجم الذى يوفر للاسرة التى تقوم بالمشروع دخلا كافيا ومستوى معيشة لائق •

ولكن هذا الحجم المثالى وان كانت له ميزات اجتماعية لا تنكر فانه ليس بالحجم الامثل اقتصاديا economic optimum size فقد يكون الحجم الامثل للمشروع الزراعى فى بلد ما أكثر أو أصغر مما يكفى لاحتياجات الاسرة وفى الحالة الاولى يحسن أن يستخدم المشروع اجراء من خارج الاسرة أما فى الحالة

الثانية فيحسن أن يعمل أفـراد الاسرة خارج المشروع الزراعى أى فى مشروعات زراعية مجاورة أو فى أعمال غير العمـل الزراعى البحت ٠

والواقع ان الحجم الامثل للمشروع الزراعى من وجهة النظر الاقتصادية هو الحجم الذى يضمـن التوظيف الامثل لمختلف عناصر الانتاج أى التى تبلغ فيه النفقة المتوسطة أقل حد ممكن ٠ واذا أخذنا بهذا المعيار وأدخلنـا فى اعتبارنا اختـلاف الظـروف الطبيعيـة different types of natural conditions واختلاف كفاءة من يقومون على الاستغلال difference in managerial ability وأدخلنا فى اعتبارنا أيضا التغيير الذى يمكن أن يطرأ على الانتاج وعدد السكان والظروف الاقتصادية العـامة ٠ اذا أدخلنا فى اعتبارنا كل هـذه العوامل المتغيرة لانتهينا الى القول بأن الاصـلاح الزراعى (لكى يضمن استمرار تقدم الانتاج الزراعى وقيام الانتاج فى صور مشروعات تعمل فى أحسن الظروف أى مشروعات بلغت الحجم الامثل) لا بد وأن يضمن للمشروع الزراعى قدرا من المرونة يمكنه من أن يلائم حجمه مع تغير الظروف ليتجه دائما صوب الحجـم الامثل الاقتصادى ٠

ويمكن تحقيق هذه المرونة بما يأخذ به الاصلاح الزراعى حين يوزع الملكية على صغار الزراع من السماح بقيام مشروعات أكبر حجما من المشروعات التى تنشأ نتيجة توزيع الملكية ٠ وتلك مسألة متصلة بالحد الاعلى للملكية الذى يضـعه قانون الاصلاح الزراعى ٠ كما أن تيسير وسائل الائتمان التى يضمنها الاصلاح الزراعى للمشروعات الجديدة التى يتمخض عنها التوزيع (سـواء أكان ذلك لتمويل الانتاج أو للقيام بالاصلاحات الطويلة الاجل) يضع فى متناول المشروع الزراعى الوسيلة الضرورية لتعديل حجمه على النحو الذى يصل به الى الحجـم الامثل الاقتصادى ٠ ولا نزاع فى أن المنظمات التعاونية أو غيرها من المنظمات التى تقوم فى مراكز الاصلاح الزراعى تستطيع ان تلعب دورا هاما لتيسير التطور المتوازن فى حجم المشروع الزراعى ليصل الى المزج بين عناصر الانتـاج على النحو الامثل ٠

ويجب ألا يقتصر دور هذه المنظمات على الحلول محل المالك أو المؤسسات الخاصة فيما كانوا يقدمونه من خدمات للمنتج الزراعى ـ وخاصة فى البـلاد التى بلغت فيها انتاجية الرقعة الزراعية الى مستوى مرتفـع ـ بل يجب أن تنصرف أيضا الى البحث عن الوسيلة التى تضمن استمرار تقدم الانتـاج الزراعى وهو التقدم الذى لا يتيسر ـ على فرض ثبات فن الانتاج ـ ما لم يصبح ممكنا المزج بين عناصر الانتاج على نحو يزيد من انتاجها ٠ وقد يقتضى الامـر أن يشاطر التنظيم التعاونى للوصول الى هذه الغاية فى عمليات الانتاج ذاتهـا بل قد يقتضى الامر أن يتحول الانتاج الى انتاج جماعى اذا كان هذا الانتـاج الجماعى هو الحجم الامثل للمشروع ٠ هذا مع عدم اغفال أهمية الدوافع الفردية فى الانتاج الزراعى ٠

١١ ويمكننا أن نلخص الاجابة على السؤال الذى أشرنا اليه فى صدر هذا البحث بشأن أثر الاصلاح الزراعى فى الانتاج الزراعى بأن أثر توزيع الملكية على طريقة الاستغلال القائمة قبل الاصلاح يتوقف على التعديل الذى يدخله توزيع الملكية على حجم المشروع · أما عن كون هذا التعديل ضار بالانتاج أو مفيد له فأمر يتوقف على نوع المشروع الزراعى أى على نوع النشاط الذى يباشره الزارع من ناحية وعلى الوسائل التى يمكن ان يستخدمها الاصلاح الزراعى للوصول بالمشروع الى الحجم الامثل ·

وبيان ذلك أن المشروع الكبير فى الزراعة اذا حسنت ادارته له مزايا معروفة من ناحية استخدام الوسائل الفنية الحديثة فى الانتاج وسهولة الحصول على رؤوس الاموال وسهولة استخدام الآلات وحسن تسويق المنتجات بل له مزايا فى البلاد التى تضيق فيها الرقعة المنزرعة من ناحية توفير الارض التى تخصص فى حالة تقسيم الملكية لاقامة الجسور والمصارف الفرعية والقنوات وله مزايا أخرى من ناحية حسن تنسيق الرى والصرف فى البلاد التى يكون الرى والصرف فيها مشكلة هامة للانتاج الزراعى ·

ولكن ليس معنى هذا ان كل أنواع الاستغلال الزراعى تصيب النجاح فى ظل المشروع الكبير بل ان صورا كثيرة من الاستغلال الزراعى لا يتهيأ لها أكبر قدر من النجاح الا فى ظل المشروع الصغير · وكذلك فان البلاد غير المتقدمة المزدحمة بالسكان تحتاج الى توسيع فرص العمل فى الزراعة ما دام التحول الصناعى صعب المنال وقد يكون نظام الاستغلال الكبير حائلا دون تشغيل عدد كبير من الايدى العاملة فى الزراعة لا لما يتجه اليه من احلال الآلات محل الايدى العاملة فحسب بل لاتجاهه أيضا الى صور الاستغلال التى لاتحتاج الى عدد كبير من الايدى العاملة · فالمشروع الكبير قد يتجه الى احلال المراعى محل بينما تكون زراعة الخضر أكثر أنواع الزراعة أو قد يتجه الى زراعة القمح مثلا الزراعة ملاءمة لظروف البلد المزدحم بالسكان ·

ويجب ان يلاحظ من ناحية أخرى ان توزيع الملكية لا يقضى على كل مزايا المشروع الكبير فى الزراعة اذ يمكن تحقيق هذه المزايا عن طريق الاتحادات التعاونية التى تساعد المشروع الصغير الى الوصول الى الحجم الامثل على النحو الذى بيناه فى الفقرة السابقة ·

١٢ ـ هذا عن الاثر المحتمل لتوزيع الملكية فى الانتاج الزراعى · أما عن أثر التدخل بتحديد ريع المالك العقارى وفرض حد منخفض لايجار الاراضى الزراعية فاجراء يبعد أن ينتقص من الانتاج الزراعى الا اذا كان المالك يلعب دورا كبيرا فى تمويل عمليات الانتاج وارشاد الزارع وأدى تخفيض الايجار الى عدوله عن القيام بهذا الدور مع افتراض عدم وجود وسيلة أخرى لسد الفراغ الذى يحدثه انسحاب المالك من معاونة المنتج الزراعى ·

والواقع ان المنظمات التعاونية ووسائل الائتمان الزراعى التى تهيئها الدولة ومختلف سبل الارشاد التى توضع تحت تصرف المستغل الزراعى كل هذه الوسائل تيسر للمنتج سبل التغلب على الصعوبات التى تترتب على نقص اهتمام المالك بالانتاج • هذا الى أن زيادة دخل المستغل الزراعى تؤدى الى ارتفاع مستوى تغذيته ومستوى معيشته بصفة عامة وهو ما يساعد على زيادة انتاجية عمله فى الزراعة •

١١ ـ ولكن اذا كان توزيع الملكية وتحديد الريع لا يؤدى حتما الى نقص الانتاج الزراعى بل قد يؤدى الى زيادته اذا ما تيسر الوصول بالمشروعات الى حجمها الامثل فان ذلك لا يفيد ان الاصلاح الزراعى يحل المشكلة الرئيسية التى تشكو منها البلاد الزراعية المزدحمة بالسكان الا وهى عدم كفاية الرقعة المنزرعة لمواجهة عدد السكان المتزايد وتلك مشكلة متعلقة بموضوع التقدم الاقتصادى فى جملته وهو ما سنعرض له فى البحث التالى :

الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى

١٣ ـ يمكن النظر الى الصلة بين الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى فى البلاد غير المتقدمة من عدة نواح • فمثلا ما يؤدى اليه تقسيم الملكية الزراعية او التدخل فى توزيع الدخل الزراعى من أثر فى الانتاج الزراعى يؤثر بالتالى فى حركة التقدم الاقتصادى ما دامت الزراعة هى المصدر الاول للدخل وما دامت تنتج الجزء الاكبر من المواد التى تصدر الى الخارج اذ عن طريق هذا الدخل وعن طريق حصيلة التجارة الخارجية تتحدد الاستثمارات المحتملة فى الصناعة وتتأثر هذه الاستثمارات بالادخار الاهلى وبكمية العملات الاجنبية التى يمكن تخصيصها لشراء أموال الانتاج اللازمة من الخارج هذا اذا صرفنا النظر عن رؤوس الاموال الاجنبية وعن امكان استغلال الموارد العاطلة على وجه أفضل مع تمويلها عن طريق خلق الائتمان فى حدود طاقة الاقتصاد القومى •

وكذلك فان توزيع الارض نتيجة الاصلاح الزراعى واعدادها للانتاج فى ظل نظام الملكية الجديد وما يستتبعه من نفقات ادارية ومن ايجاد وسائل لمساعدة المالك الجديد على استغلال أرضه سواء أكان ذلك بانشاء مؤسسات عامة أو خاصة لتقديم الائتمان أو توسيع المؤسسات الموجودة او اقامة المنظمات التعاونية أو كان بشق ترع ومصارف فرعية أو شراء آلات تتمشى مع نظام الانتاج الجديد ، كل هذه النفقات تؤثر فى فروع النشاط الاقتصادى الاخرى باعتبار جزء منها على الاقل (يمثل النفقات الجديدة الناتجة عن توزيع الملكية التى لا تزيد الانتاج الصافى) عبء جديدا على الاقتصاد القومى بسبب ما يمكن أن يقع من سوء استخدام أموال الانتاج ومن زيادة أعباء النفقات الرأسمالية

للوصول الى نفس النتائج ، وان كانت هذه النفقات تعتبر من ناحية أخرى سوقا جديدا للانتاج فى فروع النشاط غير الزراعى ٠

كما أن المبادرة الى تعويض الملاك الذين نزعت ملكية أراضيهم يمكن أن تثير مشاكل مالية جسيمة ويمكن أن تهدد الاقتصاد القومى بالتضخيم وتلك مشكلة عامة يمكن ملافاة آثارها السيئة بتوزيع عبء التعويض على مدة طويلة ٠

ولعل أعمق الصلات بين الاصلاح الزراعى وبين حركة التقدم الاقتصادى فى مجموعها هى الصلة الناجمة عن أن الاصلاح الزراعى بشقيه (توزيع الملكية والتدخل فى الريع) اذا أجرى على نطاق واسع فى بلد ثروته الاولى ومصدر دخله الاهلى الاول هو الزراعة فانه يؤثر اذ ذاك تأثيرا كبيرا فى طريقة انفاق الدخل الاهلى ويؤدى هذا الى احداث تعديلات هامة فى البنيان الاقتصادى العام وهى تعديلات يحسن اتخاذ الاهبة لها حتى يمكن الوصول الى أحسن النتائج ٠ وسنقصر بحثنا على الصلة بين الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى العامة على هذه الزاوية فحسب ٠

١٤ ـ ذكرنا ان الاصلاح الزراعى بشقيه يؤدى الى زيادة دخل الملاك الجدد ومستأجرى الاراضى الزراعية بينما ينقص دخل الملاك القدامى ـ ويتأثر الاقتصاد العام الى حد كبير وفقا لطريقة انفاق هذه الزيادة فى الدخل ٠ فقد يسعى الملاك الجدد والمستأجرون الذين زاد دخلهم الى زيادة الاستثمار فى الزراعة ويؤدى هذا الى تنشيط الصناعات التى تنتج الادوات اللازمة للزراعة أو تنتج الاسمدة اذا وجدت هذه الصناعات فى الداخل والا نشط استيرادها ، بل قد يقترن الاصلاح الزراعى باقامة بعض الصناعات الخفيفة لمواجهة الطلب الجديد على نوع مبسط من الالات يتمشى مع الملكية الصغيرة وبذا يزداد مستوى النشاط الاقتصادى ويزداد الاستثمار فى الصناعة زيادة متمشية مع حاجات السوق الجديد ٠

على ان الزيادة فى الدخل قد تنفق على شراء سلع الاستهلاك مثل الملابس وبذا تتسع سوق الصناعات الوطنية التى تقوم بانتاج الملابس ويزداد الاستثمار فى تلك الصناعات أو يشغل بشكل كامل ما يوجد عادة فى البلاد غير المتقدمة من طاقة صناعية عاطلة فى هذه الصناعات ٠ وقد تنفق الزيادة فى الدخل فى شراء المواد الغذائية وقد تترجم هذه الزيادة بتعديل فى زراعة الحاصلات اذ يزداد الجزء من الارض الذى يخصص لانتاج ما يستهلكه المزارع وعائلته من مواد غذائية وفى كلتى الحالتين لا تحدث الاثار الطيبة التى كان يمكن أن تصيب الاقتصاد الوطنى نتيجة انفاق الدخل على شراء السلع المصنوعة بل أن زيادة استهلاك المنتج الزراعى للمواد الغذائية قد تؤثر فى تجارة التصدير اذا بلغ التحول الى انتاج المواد اللازمة لاستهلاك المزارع نسبة كبيرة فضلا عن ان زيادة استهلاك المزارعين

للمنتجات الزراعية يؤثر فيما قد تكون الدولة بصدد تنفيذه من مشروعات صناعية يقتضى نجاحها وفرة المنتجات الزراعية ووفرة المواد الغذائية ووفرة حصيلة التجارة الخارجية • ويجب أن يلاحظ أن زيادة استهلاك المزارع للمواد الغذائية قد يزيد من انتاجية عمله فضلا عن مزاياه الاجتماعية وفضيلته الانسانية •

١٥ ـ هذا من ناحية آثار الزيادة التى تصيب دخل المزارعين أما من ناحية النقص الذى يصيب دخل كبار الملاك فان هذا النقص قد يضر ببعض الصناعات والخدمات الترفية فى الداخل • على أنه لما كانت معظم البلاد غير المتقدمة تستورد سلع الترف من الخارج كما أن بعض العناصر السالبة فى موازين مدفوعاتها ترجع الى نفقات السائحين الوطنيين فى الخارج فان الاصلاح الزراعى قد يقترن بتحسين ميزان المدفوعات دون أن يقابل هذا التحسين خسارة تلحق الاقتصاد الوطنى بسبب نقص الواردات •

واذا نظرنا من ناحية آثار الاصلاح الزراعى فى توجيه الاستثمار صوب المشروعات الصناعية لوجدنا ان توزيع الملكية وتحديد الريع يدفع بالادخار الذى كان ينصرف الى التكدس فى شراء الارض الزراعية الى الانصراف الى أنواع جديدة من الاستثمار وهذا مورد جديد لتمويل حركة التنمية الاقتصادية •

ومن بين المسائل الجديرة بلفت النظر فى هذا الخصوص مسألة التعويض الذى يناله المالك الزراعى فى شكل سندات تستهلك مما يدفعه الملاك الجدد على مدد طويلة قد تبلغ الثلاثين عاما • أى أن التعويض سيدفع من دخل الانتاج الزراعى مما يحفز الى محاولة توجيه هذا الاقتطاع من الدخل المستقبل الى الاستثمار فى الصناعة أو فى اوجه النشاط الاخرى التى يهدف برنامج التنمية الاقتصادية الى النهوض بها • ومن الممكن أن تقوم مؤسسات الائتمان العامة والخاصة بدورها العادى فى تقديم القروض على هذه السندات حتى يتيسر الاستثمار فى الصناعة أو فى أوجه النشاط الاخرى التى يهدف برنامج التنمية الاقتصاد القومى اذا توافر فيها شرطان : الاول ان يتم تقديم الائتمان فى الحدود التى لا تهدد الاقتصاد الوطنى بخطر التضخم والثانى أن يتم كجزء من برنامج التنمية الاقتصادية حتى لا تتجه هذه الاموال الى الاكتناز فى المعادن النفيسة أو الاستثمار ذى الغلة الوطنية المنخفضة هذا اذا أمكن الحيلولة بين الاموال التى تقرض للملاك القدامى وبين الهرب الى الخارج •

ويلاحظ أن مشكلة تنظيم الاقراض على سندات الاصلاح الزراعى لا تثور الا اذا كان تداول هذه السندات فى البورصة مقيدا وكان استهلاكها بطيئا اما اذا عمدت الدولة الى السماح للسندات بالتداول العادى وقامت باستهلاك جزء منها سنويا فان ما يسترعى النظر اذ ذاك هى مشكلة تفادى الاثار السيئة التى تنجم عن قيام المضاربة غير المشروعة بتخفيض اسعار السندات فى البورصة

وخاصة فى أول العهد باصدارها وكذلك مشكلة نسبة الاستهلاك السنوى للسندات وهى نسبة تحكمها القاعدة التى ذكرناها فى صدد الاقراض على سندات الاصلاح الزراعى والتى تقضى بوجوب البعد عن مخاطر التضخم .

١٦ ـ ومن الجلى ان التغير الذى يطرأ عن توزيع دخل الزراعة يؤدى الى اثار مالية تتناسب فى خطرها مع الاهمية النسبية للتغير الذى يطرأ على توزيع هذا الدخل . فتغير الطلب كما رأينا يؤثر على التجارة الخارجية ويؤثر بالتالى على حصيلة الضرائب الجمركية ومن المعروف ان هذه الحصيلة تعتبر من اهم موارد الميزانية فى البلاد غير المتقدمة . وكذلك فان الميل الى المساواة فى توزيع الدخل يؤثر فى حصيلة الضرائب على الدخل ايضا .

١٧ ـ مما تقدم يخلص ان الاصلاح الزراعى وثيق الصلة بالاقتصاد الوطنى فى مجموعه وبالحركة العامة للتنمية الاقتصادية فنجاح الاصلاح الزراعى كما بينا فى البحث الخاص بالانتاج الزراعى مرتبط بالمقدرة على زيادة الانتاج الزراعى أو على الاقل بالحيلولة دون انخفاضه وتلك المقدرة مستمدة مما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الاهلى للمالك الجديد او للمستأجر الذى فقد مساعدة المالك من وسائل مادية للانتاج ومن ارشاد وخبرة حتى يتجه المشروع الجديد صوب الحجم الامثل . وبلوغ هذه الغايات يقتضى التنسيق بين برنامج التنمية العام وبين الاصلاح الزراعى فاذا كان الاصلاح الزراعى يحتاج الى بعض الاعمال العامة (طرق ، ترع ... الخ) وجب أن يتجه برنامج التنمية الى انشاء شركات عامة أو خاصة او تنظيم ادارات يمكنها القيام بمثل هذه الانشاءات واذا كان التحول الى انواع الزراعات الكثيفة بعد تجزئة الملكية لازما وجبت ملاءمة برنامج التنمية الاقتصادية مع هذا التحول فى الزراعة ، كما يجب العمل على توسيع سوق المنتجات الزراعية عن طريق تيسير وسائل النقل وتحسين وسائل التسويق فى الداخل والخارج وانشاء أماكن حفظ المنتجات الزراعية . وموضوع التسويق الخارجى مسألة بالغة الاهمية بالنسبة للدول غير المتقدمة اذ من بين اسباب التدهور المستمر فى نسبة مبادلتها الخارجية terms of trade ضعف تنظيم تجارة التصدير والاستيراد بينما تتمتع الاسواق الخارجية الاكثر تقدما المصدرة للسلع المصنوعة والمستوردة للمواد الاولية بميزات احتكارية فى حالتى التصدير والاستيراد وهى ميزات تؤثر فى نسبة المبادلة الدولية ولا يتيسر التغلب عليها الا باتجاه برنامج التنمية الاقتصادية فى البلاد غير المتقدمة الى ايجاد التنظيم التجارى القدير على مقاومة عناصر الاحتكار آنفة الذكر فى السوق الدولى وقد يقتضى الامر عقد اتفاقات بين بعض الدول غير المتقدمة تكفل النجاح لما يمكن ان تتخذه من اجراءات فى نطاقها الوطنى .

ولذلك فان الاثار التى تترتب على التغيير الذى يطرأ على توزيع دخل الزراعة والتى سبقت لنا الاشارة اليها تقتضى ان يسعى برنامج التنمية الاقتصادية

الى اختيار المشروعات الصناعية التى تجد لها سوقا فى التحول الذى يطرأ على طلب المزارعين ٠

وكل ذلك يقتضى تنسيق برنامج التنمية الاقتصادية على وجه يسمح بأن يشمل هذا البرنامج الاصلاح الزراعى كجزء منه ٠

ولا شك فى ان الهدف النهائى للاصلاح الزراعى ولبرنامج التنمية الاقتصادية العام فى الدول الغير المتقدمة هو القضاء على البطالة المقنعة والبطالة الجزئية وزيادة انتاجية العمل ٠ وتلك مشاكل لا يتيسر حلها بشكل كامل فى البلاد غير المتقدمة المزدحمة بالسكان ما لم تنشأ صناعات جديدة وتفتح آفاق جديدة أمام الانتاج الزراعى عن طريق زيادة الرقعة المنزرعة وزيادة الغلة الاقتصادية للارض باعادة النظر فيما يزرع من حاصلات وتطبيق مختلف الوسائل الفنية لزيادة الناتج ٠

١٨ ـ ويجدر بنا قبل الانتهاء من هذا الجزء من البحث الخاص بعلاقة الاصلاح الزراعى بالانتاج الزراعى وبحركة التقدم الاقتصادى بصفة عامة أن نؤكد أهمية المشاكل الادارية التى يثيرها تنفيذ الاصلاح الزراعى ويثيرها تنسيقه مع برنامج التنمية الاقتصادية العام ٠ فتنفيذ الاصلاح الزراعى يحتاج الى جهاز ادارى عالى الكفاءة ، اذ أن الاستيلاء على الملكية وادارة الاراضى المنزوعة ملكيتها انتظارا لتوزيعها وتحديد المنتفعين الذين يستفيدون من الاصلاح ثم ايجاد التنظيمات الجديدة لمساعدة المالك الجديد مثل التنظيمات التعاونية ومراكز الارشاد وادارة هذه التنظيمات وكذلك رقابة تنفيذ القوانين التى تحدد ايجار الاراضى الزراعية كل هذه الامور تحتاج الى جهاز ادارى عظيم الكفاءة ٠

وما يثيره تنفيذ الاصلاح الزراعى من صعوبات ادارية يثيره أيضا تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية العام وتنسيق هذا البرنامج على نحو يضمن نجاح الاصلاح الزراعى ٠

ومن الجلى أنه كلما ارتقى الوعى القومى وارتفع المستوى الثقافى للمزارع كلما سهل تنفيذ الاصلاح الزراعى ، فنجاح الاصلاح الزراعى مرتبط بالروح التى تسود الريف اذ يجب ألا يتلقى المزارع الملكية الجديدة أو الزيادة فى الدخل كمنحة يسارع الى تبذيرها بل يجب ان يستقر فى الضمير الجماعى ان كل هذه المزايا انما هى وسائل للوصول الى درجة أكبر من التقدم والى مجتمع أصلح ٠

الخاتمة

ان الاصلاح الزراعى ظاهرة عامة تبدو فى حياة الامم كلما وجدت ظروف معينة تسلط الاضواء على مشكلة الملكية ومشكلة الريع وتظهر كلما تهيأت أسباب العمل الحازم الجرىء نتيجة قيام الثورة أو بسبب الخوف من قيامها أو نتيجة حدوث تغير عميق فى البنيان السياسى للدولة «كتحرر الشعوب الاسيوية»

الامر الذى يدفع الى البحث عن وسائل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى وتأكيد الحريات السياسية التى نالها الشعب وترجمتها الى حقوق اقتصادية فى الملكية الزراعية أو فى الريع ٠

ولا نزاع فى أن النظر الى الاصلاح الزراعى من الزاوية الاجتماعية أو السياسية يؤكد أهميته كاجراء أساسى للتقدم ٠

ولا نزاع من ناحية أخرى فى أن للاصلاح الزراعى مزاياه الاقتصادية لما يتيحه من اعادة تنظيم الانتاج الزراعى على أساس علمى وعلى نحو يتفادى مساوىء نظام الملكية الكبيرة واستغلال الارض بغير ملاكها أو استغلالها بمستأجرين يعجزهم الايجار المرتفع عن التقدم بفن الانتاج مع المحافظة على قوى الارض الطبيعية ـ ولا نزاع أيضا فى أن الانخفاض الذى يطرأ على قيمة الاراضى الزراعية نتيجة الاصلاح الزراعى يوجه جزءا هاما من الادخار الوطنى صوب أوجه الاستغلال فى الصناعة والتجارة ٠

ولكن الاصلاح الزراعى لا يؤتى كل ثماره الا اذا اقترن بالتدخل فى الانتاج الزراعى لتوجيهه صوب المشروع الامثل من ناحية نوع الزراعة ومن ناحية حجم المشروع مع ضمان المرونة اللازمة لتغير هذا الحجم مع تطور فن الانتاج والظروف الاقتصادية العامة (ولعل أكبر خطر يمكن أن يتعرض له الاصلاح الزراعى هو تفتت الملكية) ومن الواجب النظر الى الاصلاح الزراعى كجزء من برنامج التنمية الاقتصادية العام حتى يتم التقدم المتوازن فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى وبصفة خاصة فى البلاد غير المتقدمة المزدحمة بالسكان حيث لا يتيسر رفع مستوى المعيشة بدرجة محسوسة ما لم تنشأ صناعات جديدة تستهلك الجزء الفائض من السكان عن حاجات الانتاج الزراعى ٠

عبد المنعم الطنامل